

## دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2013-2000)

الأخضر رينوية (\*) & فتحي معاش (\*\*)

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط-الجزائر/ جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/الجزائر

### ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)، من خلال تطرقنا للإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات وكذا أثر نشاطها في مختلف المراحل من البحث والتنقيب إلى الإستكشاف والإستخراج، لتظهر نتائجها الحقيقية من خلال زيادة حجم الإنتاج والإحتياطي للمحروقات، وكذلك زيادة حجم إستثماراتها المالية في هذا القطاع. الكلمات المفتاح: شركات متعددة الجنسيات، أنشطة المنبع، قطاع المحروقات بالجزائر.

### Abstract:

This document aims to highlight the contribution of multinational companies in the hydrocarbon development sector in Algeria during the period (2000-2013), taking into consideration the conceptual framework for multinational companies, as well as the impact of its activities in various stages of research, exploration and extraction, to illustrate a real results as an output through increased production and oil reserve size, as well as increase the size of the financial investments in this sector.

**Key words :** multinational companies, Upstream activities, the hydrocarbon sector in Algeria.

## I- تمهيد :

لقد سمح التحول الكبير في النظام الاقتصادي العالمي في منتصف القرن الماضي إلى بروز أشكال وأدوات اقتصادية جديدة ساهمت في توطيد وترسيخ مفهوم ما يسمى بالعولمة، ولعل ما كان نتاج لهذا المصطلح ظهور ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال حركية المشاريع العابرة للقارات عبر انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات عبر مناطق العالم، وذلك عبر عمليات الاندماج والتملك وتدويل أنشطتها وتنوع قطاعاتها وإنشاء فروع عالمية، حيث تعمل هذه الشركات على نقل التكنولوجيا وتوفير مصادر تمويل وتحفيز للقطاعات الراكدة في البلد المضيف بجلب مهارات إدارية وخبرات وكذا ميزات تنافسية، ولعل من أهم البلدان المستقطبة لنشاط هذه الشركات هي البلدان النامية كونها بلدان تحوي ثروات باطنية كبيرة وأيضاً يد عاملة رخيصة وغيرها من المميزات، لذلك نجد أن هذه الدول سارعت إلى جلب هذه الشركات كونها تحقق الرخاء الاقتصادي وتقضي على مشكل البطالة وتدر مداخيل لميزانياتها وعليه وجب على هذه البلدان تهيئة مناخ استثماري وأيضاً إعادة صياغة وتعديل القوانين التي تحكم عمل هذه الشركات وتدفق الاستثمارات الأجنبية، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي قامت بإصلاحات جوهرية في هذا السياق بتحولها الاقتصادي ووضع وتعديل القوانين المتعلقة بها، وهو ما سمح لدخول شركات أجنبية كبيرة ومتعددة لأراضيها وتوطين استثماراتها وخاصة في القطاعات الإستراتيجية والتي تعتبر الأكثر جذباً لها، وهو ما سيبحثه هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على حجم واثرنشاط الشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات البترولية في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)؟

## II – الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات:

### 1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

من أكثر المفاهيم والتعاريف التي لاقت تداولاً ورواجاً وتمعناً من طرف الكثير من الإقتصاديين، هو ما قدمه الرجلين الإقتصاديين "ريمون فرنون" و"ليفنجستون"، فالأول عرفها: "بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر إستراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضاً أهميته، فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار<sup>1</sup>، من المبيعات قليلاً ما يستحق الإلتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، وأخيراً فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الإنتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالباً في قائمة المشروعات متعددة الجنسيات"<sup>2</sup>.

أما الثاني ليفنجنستون فعرفها بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة<sup>3</sup> وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر<sup>4</sup>.

ويعرفها بول روبنسون - الإختصاصي في ميدان الإدارة - الشركات متعددة الجنسيات كمؤسسة تكون فعاليتها الإقتصادية في الخارج معادلة، سواءً من حيث الهيكل أم من حيث العمليات، لنشاطها في بلد المنشأ وتسعى قيادة المؤسسة في هذه الحالة لتوزيع موارد المؤسسة بغض النظر عن حدود الوطنية، وذلك من أجل تأمين تنفيذ الأهداف التي تنشدها المؤسسة فقط، غير أن القرارات يتم لصالح بلد واحد، لأن إدارة المقر الرئيسي للمؤسسة وملكية أصولها تظان محتفظتين بصفتها القومية<sup>5</sup>.

كما يمكن إيجاز بعض التعاريف المتفرقة والحديثة والتي لاقت استحساناً من طرف الاقتصاديين والباحثين، كونها تضم التعريف الشامل للشركات المتعددة الجنسيات وحظيت بقبول عام من خلال التعاريف التالية:

عرفها أحد الباحثين بأنها الشركة التي تتحكم في تسهيلات الإنتاج الواقعة في أكثر من قطر واحد أو أن هذه التسهيلات قد اكتسبت بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ورد في أحد التقارير الصادرة عن منظمة الأعمال الدولية:

أن الطبيعة الأساسية للمشروع متعدد الجنسية تعود إلى المقر الرئيسي لإدارته الذي يقع في أحد الأقطار "القطر الأصلي" في حين أن أعمال المشروع تجري في عدة أقطار أخرى أيضاً توصف بالأقطار المضيفة<sup>6</sup>.

أوهي الشركة التي تنشأ بموجب اتفاقية دولية بين حكومات أكثر من دولة تحدد نطاق عمل الشركة الجديدة وشكلها القانوني ونمط ملكية رأسمالها وأسلوب إدارتها، كما أنها تمتلك وتتحكم في أنشطة اقتصادية موزعة على بلدان متعددة وتشارك في الأنشطة الدولية المختلفة وتقوم بالتصنيع في العديد من الدول، ولديها ارتباطات والتزامات مالية كبيرة، وتحصل على إيراداتها الإجمالية من العمليات الدولية<sup>7</sup>.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNACTAD بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً<sup>8</sup>.

2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات: ويمكن إيجاز أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات فيمالي:

1.2- الضخامة وكبر حجم الشركات: وتعد هذه الخاصية من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذي يرجع في الأساس لمدى ضخامتها، لاسيما أنها تعد كيانات اقتصادية عملاقة وهذا يرجع إلى<sup>9</sup>:

- الدخل الإجمالي الذي يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة:

- القيمة المضافة الكبيرة وهي نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية؛
  - المبيعات الضخمة والتي تقدر بأرقام فلكية وهي أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم؛
  - الإستثمارات الهائلة (التدفقات الإستثمارية الكبيرة) وهذا يعتبر أحد مقومات الحجم؛
  - حجم الأصول الثابتة (ضخامة الحجم الإقتصادي)؛
  - حجم الإيرادات أو الأرباح المحققة والتي تعد من أهم محاور كبر الحجم؛
  - كبر وتعدد عملياتها الإنتاجية والصناعية والخدمية؛
  - تنوع المنتجات وتعددتها؛
  - حجم العمالة المستخدمة بالنسبة للحجم الكلي للشركة الأم؛
  - إمتلاكها للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بالإضافة إلى المعارف العلمية والتقنية؛
  - ضخامة الحجم الإقتصادي وإتساع السوق في ظل حالة التكامل الأفقي والرأسي؛
  - إمتلاكها خبرات تسويقية؛
  - المعارف الإدارية والهياكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة؛
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا للحجم الكبير وهي :
- الدخول في مشروعات ذات تكلفة كبيرة و مخاطر عالية .
  - السرعة في إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث ( الجودة الشاملة الكلية ) .
  - الطابع الإحتكاري الذي يمكنها من السيطرة على السوق العالمي بدرجة تحد من دخول المنافسين .
  - السيطرة على جزء كبير وهام من حركة التجارة العالمية لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر شركاتها وفروعها.

## 2.2- تنوع نشاط وإنتاج الشركات : لا تقتصر الشركات متعددة الجنسيات على التخصص في

إنتاج سلعة واحدة فحسب، بل يصطبغ نشاطها في الكثير من الأحيان إنتاج سلع أخرى، وفي الكثير من الأحيان ليس لهذه السلع جامع منطقي، وفي الحقيقة فإن الدافع الحقيقي لذلك هو رغبة الإدارة الرئيسية في الشركة الأم في التقليل، قدر الإمكان من احتمالات الخسارة، حيث تبني إستراتيجيتها على إمكانية الخسارة في أحد النشاطات، ويتم تعويض ذلك بالأرباح المحققة في النشاطات الأخرى<sup>10</sup>.

## 3.2- انتشارها الجغرافي: لا يقف نشاط المشروع متعدد الجنسيات عند حدود دولة واحدة،

وإنما يمتد إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم والمنتشرة في أرجاء المعمورة،

ولعل سمة الانتشار هي التي استمد منها البعض تعريف المشروع متعدد الجنسيات بأنه المشروع الذي يعمل في عدة دول بهدف زيادة ربح المجموع وليس ربح الفرع فحسب<sup>11</sup>.

#### 4.2- التفوق والتطور التكنولوجي: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل

المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية. إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائي Bilateral Monopoly، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الطرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فاحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من إستغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم Packages منبع قوتها المالية<sup>12</sup>.

#### 3- إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات:

إن فرع الشركة متعددة الجنسية هو عبارة عن منشأة قائمة بذاتها في موقع من مواقع الأسواق الأجنبية تمتلك فيها الشركة أكبر الحصص التي تخولها سلطة اتخاذ القرار، حيث يوجد في الأسواق العالمية أزيد من 690000 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسية، أنشئت من قبل أزيد من 70000 شركة أم، تختلف هذه الفروع عن بعضها البعض من موقع إلى آخر في كثير من الحالات<sup>13</sup>:

- فمن حيث طبيعة النشاط، تختلف الفروع في أنشطتها الممارسة من بيع أو تسويق، واستخراج

وتجميع، وتصنيع، وغيرها؛

- ومن حيث توجه النشاط أو الاستثمار، تختلف الفروع في توجهاتها، فمنها من يكون توجهها

نحو السوق، وذلك بفعل تأثير عوامل الموقع ومزاياه النوعية، ومنها من يكون توجهها نحو عوامل الإنتاج وتخفيض التكاليف، وذلك بفعل السعي إلى تعظيم الأرباح وزيادتها؛

- كما تختلف الفروع أيضا من حيث عمرها، حصص الملكية فيها، ومستوى وكفاءة أداؤها

وفعاليتها.

تتأثر الإستراتيجية الخاصة بالفروع بنفس العوامل المؤثرة على الإستراتيجية العامة للشركة الأم والتي حددت سابقا في عوامل البيئة الداخلية والخارجية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والخاصة، غير أنه ونظرا لكون فروع الشركة هي أقرب إلى البيئة الخارجية، حيث تعمل في أسواق مختلفة معتمدة في ذلك على إمكانياتها وقدراتها ومؤهلات القائمين على تسييرها، فإن تأثير العوامل الخاصة، والعوامل الاقتصادية والعوامل الخارجية السياسية يكون واضحا على نشاط الفروع في تنفيذها لإستراتيجية الشركة الأم سواء أكانت شاملة أو ذات توجه أو تمركز محلي.

انطلاقا من الاعتبارات المذكورة سابقا، طور "بوينتر" Pointer و "وايت" White أنواعا خاصة من إستراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات، حيث يمكن إيجازها فيما يلي<sup>14</sup> :

1.3- إستراتيجية النسخة المصغرة : "Miniature Replica" أو المطابقة لإستراتيجية الشركة الأم حيث وبمقتضى هذه الإستراتيجية، تستخدم الفروع في إنتاج وتوزيع بعض خطوط منتجات الشركة الأم في الدول المضيفة والمستقبلية لها؛

2.3- إستراتيجية فضائية التسويق : "Marketing Satelit" حيث تستعمل الفروع وفق هذه الإستراتيجية، كآليات من خلالها يتم توزيع منتجات الشركة الأم في مختلف فضاءات أسواق الدول المضيفة؛

3.3 - إستراتيجية المصنع الرشيد : "Rationalised Manufacturer" وبمقتضاها تتحول الفروع إلى منتج، حقيقي لبعض من أجزاء المنتجات، أو لنوع معين من منتجات تامة جاهزة، توجه سواء للأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛

4.3- إستراتيجية التخصص في المنتج : "Product Specialist" حيث بمقتضاها تستخدم الفروع في تطوير، وإنتاج وتوزيع بعض من خطوط المنتجات الموجهة نحو الأسواق العالمية؛

5.3- إستراتيجية الاستقلال الشامل : "Strategic Independent" حيث يخول بمقتضاها للفروع استقلالية تطوير خطوط أعمال وأنشطة، توجهها حسب ما تقتضيه حاجة الفروع وظروفها البيئية الخاصة بها، وذلك سواء للأسواق المحلية حيث تركزها، أو للأسواق الإقليمية المحيطة بها، أو لعامة الأسواق العالمية.

## II - نشاط الشركات متعددة الجنسيات في البحث الإستكشافي والتنقيب لقطاع المحروقات

### بالجزائر:

عرف قطاع المحروقات بالجزائر تحولا كبيرا في مجال البحث والتنقيب الإستكشافي، خاصة ما شهده خلال العقد الماضي من تطور ملحوظ في وملموس في عدد الآبار المسكتشفة والمنقبة والحقول التي دخلت حيز التطوير، ويرجع ذلك لتكثيف جهود ومساعي شركة سونطراك والشركات متعددة الجنسيات في تطوير هذا المجال، ويمكن توضيح ذلك من خلال التطورات التالية:

#### 1- تطور التنقيب والحفر الإستكشافي:

ويعتبر الحفر الإستكشافي مرحلة ما بعد إجراء عملية المسح الزلزالي بنوعيه\* ، ولهذا فالبيانات والمعطيات التي تستمد من عملية المسح حول إمكانية وجود مواد طاقوية باطنية وبالكميات الممكن إيجادها وعلى العمق المحدد ستساهم بشكل كبير في زيادة عملية الحفر الإستكشافي، وتعتبر الشركات الأجنبية قد ساهمت بشكل فاعل في هذه العملية منذ أن تم إنفتاح قطاع المحروقات على الشراكة، وفيمايلي سنعرض أهم التطورات التي مر بها هذا النشاط، ومعرفة حجم مساهمة الشركات الأجنبية فيها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
نتائج الإستكشاف						
الأبار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	---	62	---	88	60	---
الأبار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية - الشركاء	---	26	---	18	18	---
الأبار المنجزة من طرف سوناطراك جهد خاص	260	57	64	64	51	85
الأبار المنجزة من طرف الشركات الأجنبية - الشركاء	295	23	11	14	15	8
الأمتار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	172455	209536	---	224923	210653	365424
الأمتار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية - الشركاء		40483		43231	47493	18906

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2008-2000)،

طبعة 2009، ص: 18 و Ministère de l'Énergie et des Mines, le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013).

وبالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه عرف نشاط التنقيب الإستكشافي تطورا كبيرا، بحيث ظهرت نتائج هذا النشاط بتضاعف عدد الأبار المستكشفة، ووصل عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيها فعلا خلال الفترة 2000-2013 إجماليا 974 بئرا، ليشكل إنجاز الشركات الأجنبية منه 366 بئرا بنسبة 38.65% خلال نفس الفترة، ولعل هذا التزايد جاء بناء عبر المساهمة الفعلية التي لعبتها الشركات الأجنبية في تطوير هذا النشاط، خاصة بعد التحفيز التي منحت لها وعدد المناقصات وإبرام العقود بينها وبين شركة سوناطراك، لذلك شهدت الفترة ما بين 2000-2008 تزايد عدد الأبار المستكشفة من طرف الشركات الأجنبية وصل إلى 295 بئرا منجزا ليفوق عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيها من طرف شركة سوناطراك بجهدا الخاص في هذه الفترة، ويمكن إرجاع ذلك الإرتفاع إلى طرح المناقصات بشكل كبير وإبرام عقود الشراكة، وأهمها صدور القانون 05-07 والذي ساهم في الإفتتاح الشبه الكلي على الشراكة الأجنبية وذلك بتبني عقود إمتياز حديثة تمنح الشريك حق المساهمة بنسبة تفوق 51%، إلا أنه سرعان ما تبدد ذلك القانون بتعديله وإلغاء عقود الإمتياز ليقبل النسبة لصالح شركة سوناطراك ومنح الشريك نسبة لا تتعدى 49%، ما أدى إلى تضيق نشاط الشركات الأجنبية في هذا النشاط خوفا من أن تكون هذه الشركات وراء كل الإكتشافات المحققة، وهذا ما نلاحظه في تراجع عدد الأبار المنقبة من طرفها خلال الفترة 2009-

2013، هذا وسيتم حفر 874 بئرا إستكشافية بمعدل 175 بئرا في السنة، ومن المرجح أن تنجز شركة سوناطراك 80% منها مستقبلا خلال الفترة 2015-2019.

## 2- الاكتشافات المحققة:

بفضل مساعي والنشاط الذي قامت كل من شركة سوناطراك والشركات الأجنبية، من خلال تكثيف جهودها في البحث والتنقيب، فإنه قد حققت نتائج إيجابية وجد مقبولة في اكتشاف أبار نوعية، ساهمت برفع كمية الإنتاج وزيادة احتياطي المحروقات لدى الجزائر، ولنا أن نرى ذلك من خلال استعراضنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (02): تطور الاكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

2013	2012	2011	2010	2009	2008-2000	السنوات التعيين
29	24	19	27	9	54	الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف سوناطراك - جهد خاص
3	7	1	2	7	52	الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف الشركات الأجنبية - الشركاء

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

لقد أثمر عمل الشركات الأجنبية في نشاط البحث والتنقيب في زيادة حجم الاكتشافات المحققة، خاصة في الفترة 2008-2000 مما سيمكنها من اكتساب جزء من الإنتاج، حيث وصل عدد الاكتشافات المحققة من طرفها إجمالا خلال الفترة 2000-2013 نحو 72 بئرا، محققا اكتشافا لـ 52 بئرا خلال الفترة 2008-2000 مقابل اكتشاف 54 بئرا من طرف شركة سوناطراك بجهدا الخاص في نفس الفترة وهذا يعتبر إنجازا جيدا ومسبقا بالنسبة لقطاع المحروقات بالجزائر، حيث ظهرت خلال الفترة حقيقتا المساهمة الفعلية لنشاط هذه الشركات بإدخال تقنيات وتكنولوجيات متطورة وأيضا زيادة حجم والمساحات المنقبة بالمسح الزلزالي الثنائي وثلاثي الأبعاد، وهذا يرجع للمناقصات وزيادة العقود المبرمة خلال هذه للفترة، مما ساهمت التحفيزات المقدمة بمنح عقود الامتياز الحديثة وانفتاح الشبه الكلي لقطاع المحروقات على الشراكة، بشرط أن لا تزيد مساهمة الشريك عن نسبة 51% وهذا بدوره ساهم في كثافة نشاط الشركات الأجنبية وزيادة الاكتشافات المحققة من طرفها، إلا أنه سجلت تناقص وتراجع عدد الاكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة 2009-2013، ليصل إجمالا 20 بئرا فقط، بحيث لم

تشكل ثلث الإكتشافات التي حققتها شركة سوناطراك بجهدا الخاص والمقدر نحو 108 بئرا، ولنا أن نفسر حجم الفارق الكبير بين الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، بسبب عدة عوامل أهمها إصدار الأمر 10-06 المعدل والمتم لقانون 07-05 كما أشرنا إليه سابقا، والذي ألغى عقود الإمتياز وأبقى على عقود الخدمة وتقاسم الإنتاج، كذلك تأثيرات خارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي كبحت نوعا ما نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

وبالنظر إلى توزيع الشركات الأجنبية حسب مناطق النشاط والاحواض، نلاحظ أن جل الإكتشافات تقع في الجنوب الجزائري، وخاصة في أحواض الجنوب الشرقي أكثر من أحواض الجنوب الغربي، مع تسجيل إكتشاف أو اثنين في الشمال، ويعتبر حوض بركين وإليزي من أهم الأحواض الإستراتيجية التي تعول عليهما الجزائر أكثر في دعم قطاع المحروقات والطاقة في الجزائر، لهذا نجدهما محل إهتمام أكثر من طرف الشركات الأجنبية، حيث خلال الفترة 2000-2008 سجلت 106 إكتشافا منها 82 في الأحواض الشرقية (بركين وإليزي) و 23 في أحواض الغرب وأخري الشمال، أما في الفترة 2009-2013 فقد سجلت 99 إكتشافا غالبا كان في الأحواض الشرقية بـ 74 و23 في أحواض الوسط مع إكتشاف في الغرب وإكتشاف في الشمال، ويمكن عرض ذلك وفق الملحق رقم (01) مع إظهار حصة الشركات الأجنبية في الإكتشافات المحققة حسب كل حوض.

### III – تطور مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج المحروقات بالجزائر:

بعد تحقيق الشركات الأجنبية نتائج إيجابية في عمليات البحث والتنقيب، من خلال كثافة نشاطها في المسوح الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد، فالإكتشافات المحققة من طرفها لحقول النفط والغاز، مكنتها بالظفر على جزء هام ومعتبر من إنتاج المحروقات، وذلك برفع الكميات المحققة من طرفها من سنة إلى أخرى ومنه زيادة حجم الإنتاج الكلي للمحروقات بالجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما سنعرضه بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال

الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط)

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	178	24	202	2007	161	72	233
2001	177	25	202	2008	159	72	231
2002	174	32	202	2009	154.5	68	222.5
2003	170	42	212	2010	154.8	59.1	213.9
2004	168	55	223	2011	174	31.8	205.8
2005	167	65	232	2012	143.65	50.93	194.58

186.9	45.6	141.3	2013	230	66	164	2006
-------	------	-------	------	-----	----	-----	------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

والملاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، هناك ارتفاع تدريجي لإنتاج المحروقات بالجزائر، حتى سنة 2007 ثم يبدأ بالتراجع تدريجيا أيضا، فقد سجلت أعلى قيمة إنتاجية لقطاع المحروقات بالجزائر سنة 2007 بقيمة بلغت 233 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر بـ 202 مليون طن مكافئ سنة 2000، بزيادة مقدرة بنسبة 15%، ولعل هذا الارتفاع المحسوس يرجع لجهود الشركات الأجنبية في مضاعفة حجم إنتاجها، حيث سجلت أكبر إنتاج سنوي 2007 و2008 قدرت بـ 72 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر 24 مليون طن مكافئ سنة 2000، لتبلغ نسبة مساهمتها سنة 2007 قرابة 31% من حجم الإنتاج الكلي، لكن سرعان ما شهدت تراجعا تدريجيا في حجم إنتاجها بداية من سنة 2009 لتسجل سنة 2013 قيمة ضئيلة قدرها 45.6 مليون طن مكافئ، أي بتراجع نسبته 36%، ويمكن تفسير التطور الحاصل في الإنتاج من طرف الشركات الأجنبية البترولية لحجم الاكتشافات المحققة لأبار النفط والغاز، من خلال ظفرها بمناقصات التنقيب والتطوير وأيضا توقيعها على عقود امتياز بصدور قانون 07-05 السالف الذكر، لتشهد مرة أخرى انخفاض تدريجي ويرجع ذلك لتعديل قانون 07-05 وإلغاء عقود الإمتياز والإبقاء فقط على عقود الخدمة وعقود تقاسم الإنتاج في المقابل سجلت شركة سوناطراك زيادة في حجم إنتاجها إلا أنها شهدت إنخفاض مستمر على مر السنوات بداية من سنة 2000 والتي بلغ حجم إنتاجها كأكبر قيمة 178 مليون طن مكافئ.

ويعتبر النفط والمكثفات من أهم المنتجات التي يتم إستخراجها من طرف الشركات الأجنبية البترولية وشركة سوناطراك، ويمكن ملاحظة حجم الإنتاج الفعلي لكليهما من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	إنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	إنتاج الكلي
2000	49	11	60	2007	41	38	79
2001	47	12	59	2008	-	-	75
2002	44	19	63	2009	35.6	33.5	69.1
2003	43	29	72	2010	-	-	66.5
2004	43	33	76	2011	-	-	64.4
2005	42	37	79	2012	33.64	26.74	60.38
2006	41	38	79	2013	33.4	24.8	58.2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

ويظهر من خلال الجدول المبين أعلاه، حجم المساهمة الفعلية للشركات الأجنبية البترولية في زيادة حجم إنتاج النفط الخام والمكثفات، حيث وصل إنتاجها من هذه المادة سنتي 2006 و2007 أعلى مستوى بقيمة 38 مليون طن مكافئ نفطي، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـ 11 مليون طن مكافئ نفطي، وهي تعتبر ضئيلة مقارنة مع حجم إنتاج شركة سوناطراك لوحدها، في حين سجلت تراجعاً نسبياً بعد عام 2007 لتسجل 33.5 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2009، و 26.74 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2012، مواصلة الهبوط حيث وصل إنتاجها 24.8 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، بتراجع عن سنة 2007 نسبته 35%، بالمقابل نلاحظ أيضاً أن شركة سوناطراك حجم إنتاجها شهد عبر مر السنين تناقصاً تدريجياً حيث أعلى مستوى إنتاج سجله بقيمة 49 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2000 ليصل 33.4 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، أي انخفاضاً بنسبة 31.8%، ولعل التباين في زيادة حجم الإنتاج بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية يمكن تفسيره باستغلال الشركات الأجنبية للحقول النفطية التي حققت بها اكتشافات خاصة ما بين سنتي 2004 و 2007 حيث وصلت نسبة مساهمتها في الإنتاج الكلي إلى 48% وبالتالي فإن هذه الزيادة كانت على حساب الإنتاج بالجهد الخاص لشركة سوناطراك وحدها، وذلك ما يفسر الانخفاض المتواصل لإنتاج شركة سوناطراك، ومن أهم الحقول التي توزع عليها إنتاج النفط الخام للشركات الأجنبية خاصة سنة 2012 مثلاً حقل أورهود بنسبة 33% و 27% حقل بركين ثم 12% رود و 8% وادربعة و 7% القاسي ليتوزع الباقي على حقول أخرى بنسبة 13%، أما سنة 2013 فتوزع بين حقل أورهود 29% و 26% حقل بركين لتليه حقل رود بنسبة 12% و 8% بربعة ثم 7% القاسي و 6% والباقي 12% في حقول أخرى.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي والذي عرف هو الآخر تطورا ملحوظا في زيادة حجم الإنتاج الكلي، إلا أن شركة سوناطراك لا تزال تسيطر على حصة الكبرى من الإنتاج، بالرغم من سعي الشركات الأجنبية لمضاعفة حجم إنتاجها إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة مع شركة سوناطراك ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	إنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	إنتاج الكلي
2000	128	12	140	2007	120	33	153
2001	129	12	141	2008	-	-	154
2002	128	12	140	2009	118.1	32.8	150.9
2003	125	13	138	2010	-	-	145.8
2004	124	20	144	2011	-	-	139.9
2005	124	28	152	2012	109.2	23.3	132.5
2006	122	28	150	2013	106.9	20.2	127.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر شهد تحسنا في الإنتاج من سنة 2000 حتى سنة 2008، يمكن تفسير ذلك التحسن في توجه الجزائر لزيادة حجم إنتاج الغاز وذلك لتلبية حجم الطلب عليه من طرف دول جنوب أوروبا، لذلك نجد أن هناك رغبة حقيقية في تنمية هذا النشاط الإستراتيجي، بطرح مناقصات دولية في مجال الاكتشاف والإنتاج، وإبرام عدة عقود شراكة لتفعيل وتسريع وتيرة إنجاز أهم مشاريع الغاز الطبيعي، حيث تنامي حجم الإكتشافات لهذه المادة من سنة 2000 إلى سنة 2013 وبلغ عددها إجمالا 132 إكتشافا من بين أهم الإكتشافات المحققة كان بين سنتي 2012 بـ 23 إكتشافا و20 إكتشافا سنة 2013، 15 وكما هو متوقع فإن بعض الإكتشافات كانت وراءه جهود الشركات الأجنبية لذلك فهي تعتبر أيضا وراء زيادة حجم الإنتاج من خلال حقول الشراكة وأيضا تطوير حقول أخرى، ومن أهم حقول الغاز الطبيعي في الجزائر، مشروع تطوير عين صالح للغاز والذي يضم كل من شركة سوناطراك 35% وشركة STATOIL بحصة 32% وبريتش بتروليوم BP بنسبة 33%، والتي تتضمن 7 آبار للغاز الطبيعي، وحقل عين أمناس والذي يضم كل من سوناطراك و STATOIL و BP، وحقل أوهنات والذي يضم سوناطراك و BHP، هذا وقد توزع حجم إنتاج الغاز الطبيعي من طرف الشركات الأجنبية مثلا سنة 2012 والذي بلغ 23.3 مليار متر مكعب بين حقل عين صالح بنسبة 36% وحقل عين أمناس 35% والباقي 29% G-TFTJ، بينما في سنة 2013 بلغ 20.2 مليار متر مكعب ليتوزع بين حقل عين صالح

بنسبة 42% وحقل G-TFT بنسبة 30% كذلك حقل عين أمناس بنسبة 20% و 8% لـ MLE/CAFC، ويعزى هذا الإنخفاض بالهجوم الإرهابي الذي تعرضت له قاعدة الغاز بعين أمناس بمجمع تيقنتورين في 16 جانفي 2013 والتي توقفت عن الإنتاج لعدة أشهر.

## II - الأثر المالي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر:

ويمكن عرض حجم الإستثمارات المالية المعلنة والمنبثقة عن نشاط وجهود الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك بجهدا الخاص في الإستكشاف وإنتاج المحروقات وتطوير وإستغلال الحقول، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور حجم الإستثمار في المنبع البترولي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

2013	2012	2011	2010	2009	2008-2000	السنوات نوعية الإستثمار
2269	1367	1195	1228	1177	4040	إستثمار إستكشاف (شركة سوناطراك)
257	450	539	449	505	3093	إستثمار إستكشاف (الشركات الأجنبية-شراكة)
2526	1817	1734	1677	1682	7133	الإستثمار الإستكشافي الإجمالي
1771	2660	3646	4192	3452	13574	إستثمار تطوير (شركة سوناطراك)
1978	3054	3635	4101	2654	8834	إستثمار تطوير (الشركات الأجنبية-شراكة)
3749	5714	7281	8293	6106	22408	الإستثمار التطويري الإجمالي

المصدر: من إعداد الهاثين بناء على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2008-2000)، مرجع سبق ذكره. و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2010-2011-2012-2013), op-cite.

والملاحظ من الجدول المبين أعلاه، فإن حجم الإستثمارات المالية المخصصة لنشاط الإستكشاف شهد تطورا وتباينا بين الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، حيث بلغت القيمة الإجمالية لحجم الإستثمارات المحققة بين سنتي 2000 و 2008 نحو 7.1 مليار دولار أمريكي، لتشكل إستثمارات الشركات الأجنبية منها قرابة 3.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 43.4%، وهو يعتبر مبلغ مرتفع مقارنة مع حجم إستثمارات شركة سوناطراك لوحدها، أما في الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2013 فشهد الإستثمار الإجمالي إرتفاعا حتى بلغ سنة 2013 ما قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس مدى رغبة الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك لتوسيع نشاطها الإستكشافي، بغية تحقيق إستكشافات تساهم في رفع حصة إنتاجها مستقبلا، بالرغم من أن الشركات الأجنبية قللت

من إنفاقها الإستثماري على هذا النشاط خاصة في سنة 2013 والذي بلغ 257 مليون دولار أمريكي كقيمة ضئيلة جدا، مقارنة مع حجم الإستثمارات بين سنتي 2009 و 2012 والتي كانت نوعا ما مستقرة ومتفاوتة بفارق أقل، ويمكن القول بأن تفوق شركة سوناطراك في حجم الإنفاق الإستثماري الإستكشافي على الشركات الأجنبية يرجع لعدم تحرير نشاط هذه الشركات وإخضاعها لعقود تقاسم الإنتاج وإلزامها لبنود قاعدة الإستثمار 49-51.

ولعلى حجم الإستثمارات التطويرية المنفقة، يمكن فهمها من خلال حجم المشاريع المنجزة أو في طريق الإنجاز في مجال تطوير الحقول، ولقد كان الفضل الكبير للشركات الأجنبية في تطوير مجموعة من الحقول النفطية والغازية، وذلك لكون شركة سوناطراك عجزت أو لم تستطع تمويل هذه المشاريع التطويرية فلجئت للشريك الأجنبي لدعم هذه العملية وتحقيق نتائج إيجابية مستقبلا، والملحق رقم (02) يفسر ويوضح مدى رغبة شركة سوناطراك في ذلك.

كما يظهر حجم المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (2008-2013).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر: شريفة جعدي-محمد الخطيب نمر-محمد بركة، أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:01، ديسمبر 2014، ص:22.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و 3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 44.97 مليار دولار في سنة 2011 و 6.34 مليار دولار في سنة 2012 بينما بلغت 5.5 مليار دولار سنة 2013.

وتبقى الشركات الأجنبية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الإستكشاف والإكتشافات الجديدة في 2012 و 2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من إستغلال وإنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج، ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013، مقابل 8.9% في سنة 2012 وسجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011، حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و 71.66 مليار دولار في سنة 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38 و39%، مقابل 9 إلى 12% من الغاز الطبيعي المميع و 6 إلى 7% من غاز البترول المميع، وما بين 18 و22% من الغاز الطبيعي، و 6 إلى 13% من المكثفات، ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح

الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.6 مليار دولار في 2012، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في إنتظار إستغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعاً في مستوى إحتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل فترة 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الأجنبية.

#### V - الخاتمة:

نخلص من هذه الدراسة إلى أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر يبقى ضئيلاً نوعاً ما إن لم نقل أنه يقتصر أو ينحصر في قطاع المحروقات فقط، بالرغم من عدم تحرير نشاطها كلياً فيه ويبقى وفق آلية الشراكة والمساهمة المشتركة، ومع ذلك فقد ساهمت في جلب وتحقيق نتائج إيجابية على قطاع المحروقات عبر نشاطها في جميع مراحلها (بحث وتنقيب وإستكشاف وإنتاج)، وصرف وتخصيص مبالغ مالية في سبيل إستثمارها مجدداً في نشاطها على مستوى هذا القطاع، ويمكن القول بأنه بالرغم من أن السلطة الجزائرية مازالت تضع يدها بشكل مباشر وتحكمها في قطاع المحروقات وإحتكارها الشبه الكلي لهذه الصناعة إلا أنه وما حققته الشركات الأجنبية مقارنة مع إنجازات شركة سوناطراك يعتبر قفزة نوعية في تاريخ هذه الصناعة، وذلك لأن شركة سوناطراك ليس بإستطاعتها أن تلم بجميع جوانب هذا القطاع، لذلك وجب الإستفادة من خبرات والتقنيات الحديثة والتكنولوجيا المواكبة للتطورات الحاصلة في هذه الصناعة من طرف الشركات الأجنبية و أيضاً تحرير نشاطها في بعض المجالات من هذا القطاع، مع ضرورة تحريرها كلياً في قطاعات أخرى .

#### VI - الملاحق:

الملحق رقم (01): توزيع الإكتشافات المحققة حسب الأحواض من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

2013	2012	2011	2009	2008-2000	السنة	
					الحوض	
15	13	04	03	15	سوناطراك	بركين
03	06	01	01	26	ش.الأجنبية	
09	06	06	05	09	سوناطراك	إليزي
-	01	-	01	10	ش.الأجنبية	
02	02	03	01	18	سوناطراك	وادميا/أمقيد مسعود/حاسي مسعود
-	-	-	01	04	ش.الأجنبية	
03	01	03	-	06	سوناطراك	أهنات/قورارة/تيميمون
-	-	-	03	03	ش.الأجنبية	

-	01	-	-	04	سوناطراك	رقان/سبع/تندوف
-	-	-	01	04	ش.الأجنبية	
-	-	01	-	01	سوناطراك	بشارواد الناموس
-	-	-	-	05	ش.الأجنبية	
-	01	02	-	01	سوناطراك	شمال الجزائر/ جنوب الشرق القسنطيني/ SEC ATLAS
-	-	-	-	-	ش.الأجنبية	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص:21-22 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

الملحق رقم (02): أهم مشاريع تطوير نشاط المنبع البترولي حتى نهاية 2013

التاريخ المتوقع لبداية التشغيل أو إتمام الإنجاز	التكلفة الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	التقدم المحرز (%)	المشروع
جانفي 2013	2326	100	تطوير حقل الغاز منزل لجمت شرق (سوناطراك-ENI-FCP)
أوت 2013	21	100	إعادة تأهيل قطاري غاز البروبان المميع 100 و300 رورد نوس
سبتمبر 2013	1737	100	وحدة غاز البروبان المميع ZKINA و LDHP بحاسي مسعود
ديسمبر 2013	1451	100	تطوير حقل الغاز بحاسي الطويل
الإستلام المؤقت في الثلاثي الأول من العام 2014	3876	100	تطوير حقل الزيت المرك (سوناطراك/أناداركو)
الثلاثي الأول من العام 2014	1059	96	تطوير حقل الغاز رورد نوس (كوارتزيت حمرا)
الثلاثي الأول من العام 2014	231	100	إسترجاع الغازات المصاحبة في حوض بركاوي
جانفي 2015	545	70	تطوير حقل الزيت بير السباع (سوناطراك/PVEP/PTTEP)
جانفي 2015	220	68	تطوير حقل الزيت بير مسانا (سوناطراك/HESS/PETRONAS)
فبراير 2015	257	78	ضغط الغاز في عين أميناس (سوناطراك/BP/STATOIL)
أبريل 2015	1692	71	تطوير حقل الغاز جنوب عين صالح منزل لجمت

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013، طبعة 2014، ص:16.

**VII- الإحالات والمراجع:**

- <sup>1</sup> ويقصد بذلك الشركات متعددة الجنسيات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولارو التي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.
- <sup>2</sup> محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص: 19.
- <sup>3</sup> يقصد ليفنجستون بالشخصية المستقلة للشركة، هو عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يختص بممارسة أنشطتها المختلفة أو أي قرارات مرتبطة بها في الخارج .
- <sup>4</sup> عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993، ص: 244.
- <sup>5</sup> أ.أ.ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 37.
- <sup>6</sup> آدم مهدي أحمد، المالية الدولية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 117.
- <sup>7</sup> سعود جايد العامري، الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 15- 16 .
- <sup>8</sup> أسماء رشاد نايف، المعرفة الضمنية ودورها في تنمية وتطوير الموارد البشرية في ظل مفهوم الإدارة المعوِّمة "دراسة تطبيقية الشركات متعددة الجنسيات"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: عوِّمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة (15 – 17 ديسمبر 2012)، كلية إدار الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ص: 19. نقلاً عن: بول هيرست و غراهام طومسون، ما العوِّمة: الإقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.
- <sup>9</sup> إبراهيم الأخرس، دور الشركات العابرة القارات في الصين، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2012، ص ص: 50-51.
- <sup>10</sup> بوبكر بعداش، مكانة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية واقع وأفاق في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص : 78 .
- <sup>11</sup> سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 2005، ص : 61 .
- <sup>12</sup> - احمد السيد كردي ( 2011 )، الشركات المتعددة الجنسيات، قسم الإدارة الدولية، موقع كنانة أون لاين، ص : 5. على رابط التحميل التالي:
- <http://kenenaonline.com/users/ahmedkardy/downloads/32860>
- <sup>13</sup> عمارزودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008، ص ص : 58- 59 .
- <sup>14</sup> عمارزودة، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

\* ويقصد بعملية المسح الزلزالي هي التقنية الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف والبحث عن المحروقات في باطن الأرض وهي نوعان تقنية مسح ثنائية الأبعاد وتقنية مسح ثلاثية الأبعاد.

<sup>15</sup> انظر : NO:RP:::NO:RP:::NO:RP::: http://oapecdbsys.oapecorg.org:8090/ords/f?p=104:37:::NO:RP::: تاريخ الإطلاع يوم : 20-11-

.2015